Journal of Humanities and Social Sciences Researches
(JHSSR)
ISSN: 2958-3160 (Online)

Competitive Technological Innovations and Their Role in Building an Efficient Investment Portfolio: An Applied Study on a Sample of Industrial Companies

Riyadh Mazhar Abdullah [1,*], Asst. Prof. Dr. Atheer Abbas Obeidi[2]
[1] Master of Science in Finance and Banking, Iraq
[2] College of Administration and Economics, Aliraqia University, Iraq
[*] Corresponding author, Email: readhmzher2@gmail.com

Received: 10/02/2025 Accepted: 12/03/2025

Abstract

The investment function is an important function with many difficulties and risks. Environmental variables, whether economic, social, or political, have a significant impact on the success or failure of the investment process. Therefore, when making any investment decision in a good manner, it must be based on a deep understanding and understanding of all variables, whether they are. Individually or together, they determine the success or failure of this decision. If investors ignore the importance of these variables, it may lead to incurring huge losses, and as a result, it may lead to abandoning this vital area of the advancement of any of the world's economies. Therefore, they must think well to find solid scientific methods and methods to help investors invest their money correctly, avoiding problems, and also reducing They are likely to suffer huge losses. The Iraqi investment environment has witnessed many changes due to the multiple wars it suffered over many years. Therefore, the importance of extrapolation and strategic analysis of the environment surrounding companies whose shares are traded on the Iraq Stock Exchange is of great importance and increased after the establishment of the Iraqi Market. Securities have contributed effectively and influentially to organizing the process of trading company shares in the market, as well as playing an effective role in crystallizing investment awareness for various segments of Iraqi society. Despite the importance of the role played by the Iraqi Stock Exchange, there are still many obstacles and difficulties that hinder its success, including the lack of information and the lack of financial indicators for the companies listed on it. Therefore, it requires the presence of complete and regular information about what is known as the alternative market portfolio, which is not available in this way in the Iraq Stock Exchange.

Keywords: Ambiguous, ability to enter, investment bank, industrial companies.

DOI: https://doi.org/10.33687/jhssr.004.01.0449

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

الابتكارات التقنية التنافسية ودورها في بناء المحفظة الاستثمارية الكفوءة بحث تطبيقي لعينة من الشركات الصناعية

رياض مزهر عبد الله*[1]، أ.م.د أثير عباس عبادي[2]

[1] ماجستير علوم ماليه و مصرفية، العراق
[2] كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العراق
*البريد الالكتروني للمؤلف المراسل: readhmzher2@gmail.com

الخلاصة

تعتبر وظيفة الاستثمار من الوظائف المهمة ذات صعوبة ومخاطر كبيرة، فالمتغيرات البيئية سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او سياسية ذات تأثير كبير على نجاح او فشل عملية الاستثمار، لذا عند اتخاذ أي قرار استثماري بأسلوب جيد يتطلب ان يكون على أساس فهم وأدراك عميق لكافة المتغيرات ان كانت منفردة او مجتمعة في نجاح او فشل هذا القرار. أن اغفال المستثمرين لأهمية تلك المتغيرات قد يؤدي الى تحمل الخسائر الفادحة وبالنتيجة قد يؤدي الى ترك هذا المجال الحيوي من مجالات نهوض أي اقتصاد من اقتصاديات العالم، لذا يجب التفكير بصورة جيدة لإيجاد أساليب وطرق علمية رصينة لمساعدة المستثمرين على استثمار أموالهم بصورة صحيحة تجنبهم المشاكل وكذلك تقلل من احتمالات وقوعهم في خسائر كبيرة. وقد شهدت البيئة الاستثمارية العراقية الكثير من التغيرات بسبب الحروب المتعددة التي عانى منها على مدى سنوات متعددة لذا فان أهمية الاستقراء والتحليل الاستراتيجي للبيئة المحيطة بالشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية ذات أهمية كبيرة وزادت بعد تأسيس سوق العراق للأوراق المالية، أسهمت بشكل فعال ومؤثر في تنظيم عملية تداول أسهم الشركات في السوق، فضلا عن الدور الفعال في بلورة الوعي الاستثماري لمختلف شرائح المجتمع العراقي. وبالرغم من أهمية الدور الذي يؤديه سوق العراق للأوراق المالية فما زالت هناك بعض المعوقات الكثيرة والصعوبات التي تعترض نجاحها ومنها فيما يتعلق بنقص المعلومات وعدم توفر مؤشرات مالية عن الشركات المدرجة فيه لذا يتطلب وجود معلومات كاملة ومنتظمة عما يعرف بمحفظة السوق البديلة والتي لا تتوفر بهذه الكيفية في سوق العراق للأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: الابتكار، القدرة التنافسية، المحفظة الاستثمارية، الشركات الصناعية.

DOI: https://doi.org/10.33687/jhssr.004.01.0449

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

المقدمة

في ظل التغيرات والتحولات السريعة التي يشهدها العالم اليوم، يتجه الاهتمام المالي نحو التكنولوجيا والابتكار، حيث بدا القطاع المالي يستند بشكل كبير وواسع على التطور التكنولوجي حيث بدأت الابتكارات بالتحول بشكل جذري في تمويل الاستثمار.

وهذه التحولات لا تقتصر على الاستخدام التقليدي للأموال تشمل جميع الابتكارات المالية الحديثة بدء من منصة التمويل الالكترونية واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وصولا الى تطوير واستحداث مفاهيم جديدة مثل التمويل الأخضر والمستدام ، حيث ظهر اتجاه كامل من الادبيات الذي يتناول مختلف القضايا المتعلقة بالتكنولوجيا المالية وتطبيقاتها الحديثة وما تتضمنه من التمويلات الحديثة منها: التمويل الجماعي والنظراء والتأجير التمويلي وغيرها من مصادر التمويل التي بدأت في العديد من الدول النامية بتطبيقها والاستفادة منها.

وفي هذا الإطار يمكن القول بوجود علاقة بين مستوى تطور القطاع المالي وعملية النمو الاقتصادي ومن ثم يصبح هناك حاجة ضرورية لوجود هيكل متوازن داخل الاقتصاد، بحيث يتكامل القطاع المالي المصرفي مع الغير مصرفي وفي كثير من الأحوال يمكن دعم القطاع المالي غير المصرفي وازدياد دوره وتطويره أكبر في عملية الشمول المالي والانتقال الى التمويل وتحقيق معدلات نمو شمولية ومستدامة.

وعند الوصول الى الاقتصاديات النامية والناشئة ان اهم ما يواجه تلك الدول من التحديات في عملية النمو الاقتصادي هي تلك المرتبطة بمنظومة التمويل ومدى كفاية مصادر التمويل المتاحة وبشكل عام تعتبر التكنولوجيا المالية وما تقدمه من البدائل التمويلية الحديثة تعتبر احدى الخيارات المناسبة لتلك الدول في حال توفر الضوابط والبيئة الملائمة لها.

منهجية البحث

أ- مشكلة البحث:

التي تتناول الابتكارات التقنية التنافسية ودورها في بناء المحفظة الاستثمارية الكفوءة يمكن صياغتها على النحو التالي:

" على الرغم من التقدم التكنولوجي الهائل في السنوات الأخيرة، إلا أن هماك غموضا حول كيفية استفادة المستثمرين ومديري المحافظ الاستثمارية بشكل فعال من الابتكارات التقنية لتعزيز كفاءة المحافظ، وزيادة العوائد، وتقليل المخاطر، هذه الدراسة تسعى الى تحديد تأثيرات هذه الابتكارات التقنية على إدارة المحافظ، والتحديات التي قد تواجه تطبيقها في البيئة الاستثمارية، بالإضافة إلى تقديم توصيات حول كيفية الاستفادة المثلى من هذه التقنيات."

أو بعبارة أخرى:

" ماهي الطرق الأكثر فعالية لتطبيق الابتكارات التقنية التنافسية في إدارة المحافظ الاستثمارية، وكيف يمكن لهذه التقنيات أن تساهم في تحسين العوائد وتقليل المخاطر في بيئة تتسم بالتغير السريع وعدم اليقين"؟

بالتالي، مشكلة الدراسة تتمثل في الحاجة الى فهم عميق لتأثير الابتكارات التقنية التنافسية على كفاءة إدارة المحافظ الاستثمارية، وتحديد العوائق التي تحول دون استخدامها الأمثل، مع تقديم حلول وتوصيات لتعظيم الفوائد المحتملة.

ب- فرضية البحث:

والتي تتناول الابتكارات التقنية التنافسية في بناء المحفظة الاستثمارية الكفوءة يمكن صياغتها على النحو التالي:

" تساهم الابتكارات التقنية التنافسية بشكل إيجابي وفعال في تحسين كفاءة إدارة العوائد، تقليل المخاطر، وتعزيز الشفافية، مما يؤدي إلى تحسين الأداء الاستثماري بشكل عام."

بمعنى أخر:

" الفرضية الرئيسية هي استخدام الابتكارات التقنية التنافسية في إدارة المحافظ الاستثمارية يعزز من كفاءة هذه المحافظ، من خلال تحسين عملية اتخاذ القرار، وتقديم حلول مبتكرة لإدارة المخاطر، وتحقيق نتائج استثمارية أفضل " هذه الفرضية تستند الى الاعتقاد بأن الابتكارات التقنية توفر أدوات واستراتيجيات جديدة تمكن المستثمرين من تحسين أدائهم الاستثماري بشكل ملموس.

DOI: https://doi.org/10.33687/jhssr.004.01.0449

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

ج- أهمية البحث:

ان دراسة الابتكارات التقنية التنافسية في بناء المحفظة الاستثمارية الكفوءة تعتبر ذات أهمية كبيرة للأسباب التالية:

1- تحسين العوائد وتقليل المخاطر:

من خلال فهم كيفية تأثير الابتكارات التقنية التنافسية على إدارة المحافظ، يمكن للمستثمرين ومديري المحافظ استخدام الأدوات التكنولوجية لزيادة العوائد وتقليل المخاطر عبر استراتيجيات استثمارية أكثر دقة وفعالية.

2- اتخاذ قرارات مستنيرة:

الدراسة تساعد في توفير رؤى عميقة حول كيفية استخدام التحليل المتقدم للبيانات والخوارزميات لتحليل السوق واتخاذ قرارات استثمارية مبينة على أدلة واضحة وبيانات دقيقة.

3- مواكبة التطورات:

الأسواق المالية تشهد تغيرات سريعة بسبب التطورات التكنولوجية، فهم هذه التغيرات عبر دراسة دور الابتكارات التقنية يساعد المستثمرين على البقاء في طليعة السوق وتجنب التخلف عن الركب.

4- زيادة التنافسية:

للمؤسسات المالية دراسة كيفية تطبيق التقنيات الحديثة في إدارة المحافظ تعزز من قدرتها التنافسية، حيث تمكنها من تقديم خدمات متطورة ومخصصة للعملاء، مما يزيد من رضاهم وجذب المستثمرين.

5- تحسين الكفاءة التشغيلية:

الابتكارات التقنية التنافسية تساعد أتمته العديد من العمليات المالية وتقليل التكاليف التشغيلية، دراسة هذا الدور يمكن أن توضح كيفية تحقيق أقصى استفادة من هذه التقنيات لتحسين الكفاءة وتقليل الأخطاء.

6- تطوير سياسات استثمارية مبتكرة:

الدراسة تمكن من فهم كيفية تطوير سياسات استثمارية جديدة تعتمد على التكنولوجيا، مثل الاستثمار المستدام أو التداول الخوارزمي، مما يساعد على الابتكار في إدارة المحافظ.

7- تعزيز الشفافية والأمان:

دراسة تطبيقات التكنولوجيا مثل البلوكتشين يمكن ان توضح كيف يمكن لهذه الابتكارات تعزيز الشفافية وتقليل مخاطر الاحتيال في إدارة المحافظ الاستثمارية.

8- إعداد مستثمرين أكثر وعيا:

من خلال هذه الدراسة، يمكن تثقيف المستثمرين حول كيفية الاستفادة من التقنيات الجديدة في إدارة محافظهم، مما يؤدي الى قرارات استثمارية أفضل ومستوى اعلى من الفهم للسوق.

بالتالي، دراسة الابتكارات التقنية التنافسية في بناء المحفظة الاستثمارية الكفوءة ليست مجرد تحليل لأثر التكنولوجيا، بل هي أيضا خطوة ضرورية لفهم كيفية تحسين الأداء الاستثماري وزيادة الفعالية في بيئة مالية تتسم بالتطور المستمر.

د- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة تأثير الابتكارات التقنية التنافسية على إدارة المحافظ الاستثمارية، من خلال تحليل كيفية استخدام هذه التقنيات في تحسين العوائد، تقليل المخاطر، وتعزيز الشفافية.

كما يسعى البحث الى تحديد التحديات التي قد تواجه تطبيق هذه التقنيات وتقديم توصيات لتحسين الأداء الاستثماري باستخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة.

بمعنى اخر، يمكن ان يكون الهدف الرئيسي للبحث:

" تقييم الابتكارات التقنية التنافسية في بناء المحافظ الاستثمارية الكفوءة وتقديم استراتيجيات مبتكرة لاستغلال هذه التقنيات بشكل فعال لتحقيق أداء استثماري أمثل."

DOI: https://doi.org/10.33687/jhssr.004.01.0449

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

هذا الهدف يسعى الى ربط الابتكارات التقنية التنافسية بشكل مباشر مع التحسينات الممكنة في إدارة المحافظ الاستثمارية، مع التركيز على التطبيق العملي والنتائج الفعلية لهذه الابتكارات.

هـ - حدود البحث:

1- الحدود المكانية: تم اختيار الشركة العامة للمنتوجات الغذائية عدد (10) التابعة للقطاع الصناعي لتوفر البيانات بشكل كامل تقريبا.

2- الحدود الزمانية: حدد البحث بالمدة (2017- 2020) وذلك لتكامل بياناتها.

المبحث الأول: الابتكارات التقنية

الإطار النظري للابتكار:

في اعقاب الازمة المالية لعام 2008والركود الاقتصادي كان هناك اجماع كامل وواضح بين صناع السياسة الوطنية الاوربية على ضرورة تعزيز منهجية الابتكار كوسيلة مهمة لزيادة وتفعيل القدرة التنافسية العالمية للاتحاد الأوربي والذي يؤكد عليه أحدث التقارير العامة والمهمة والتي تتناول منهجية الابتكار في أماكن ومواطن العمل (Adler, P.S.1993).

ولا تعتبر سياسة الابتكار ظاهرة جديدة على الاطلاق في محور العمل حيث انها اكتسبت الاهتمام الخاص منذ عام 1990 حيث يرجع التفكير بالجانب النظري لسياسة الابتكار وكيف يتم تقيمه الى كريقة التحول من مرحلة البداية الى المراحل الأخيرة والأكثر عمقا، وهناك وجهة نظر مشتركة بين الباحثين في مجال الابتكار حيث يوجد منهجين متعلقين بسياسة الابتكار الأول ذات النطاق الواسع يراعي جميع السياسات التي تؤثر على الابتكار والمنهج الاخر ذات النطاق الضيق الذي يتعامل مع سياسات تم وضعها بهدف التأثير المباشر على الابتكار .(Alasoini, T, 2013).

وتعددت مفاهيم الابتكار حيث اختلفت نتيجة الاستخدام الغير دقيق لمصطلح الابتكار والخلط بينه وبين مفهوم الابداع كما أدى الاستخدام غير الدقيق والمتضخم لمصطلح الابتكار الى أفكار وفهم خاطئ للمصطلح.

وعلى الرغم من القواميس القانونية الرسمية تدرج التعريفات القانونية لعديد من الكلمات والعبارات ومن المبادئ الأساسية للقانون أي انه عندما لا يكون للكلمة معنى قانوني محدد والمعنى الذي يعطى لها في القانون هو معناها (العادي) وبالتالي من وجهة نظر القانون ان المعنى الذي يجب اعطاؤه لمصطلحي الابداع والابتكار هو المعاني المعجمية لهذين المصطلحين. (Leon, Chan, 2011,p.104)

أولا: تعريف الابتكار

يعرف الابتكار بأنها التقنية والتصميم والتصنيع وكافة الأنشطة التجارية المشاركة في تسويق المنتجات، أو الاستخدام التجاري الجديد أو تحسين العملية او المعدات.

يتخذ الابتكار أشكالا جديدة ومختلفة وفقا للسياق الخاص من المؤسسة وتنفذ مخططات مختلفة لجعل الموظفين على بينة من أهمية الابتكار، وتشجيعهم على التفكير والتغيير والتعبير عن أفكارهم للتعليق على سلوك العملاء والمنافسين، وقبل كل شيء دفع التسلسل الهرمي الى تقييم هذه المساهمات والاجابة للاقتراحات اما لوضعها للدراسة أو لشرح بسبب عدم الاحتفاظ بها من اجل تقدير المبتكرين. (Thierry Weil, 2003,p31)

وكذلك تعرف سياسة الابتكار بأنه يعتمد على الإطار النظري للابتكار أي يعني جميع خيارات صناع السياسات الابتكار لديهم جوانب نظرية مباشرة. (Bessant J. 2003)

والابتكار يعني ادخال شيء جديد لأول مرة وبناء على ذلك فان الابتكار يعني احداث شيء الى الوجود.

اما في الادبيات العربية يعرف الابتكار من وجهة نظر (محمود قنديل) عبارة عن منتج أو عملية جديدة أو تحسينات تم استخدامها على المنتجات او الخدمات او استخدامها معا (قنديل، 2004، صفحة 3)

وكما يعرف الابتكار بأنه الجديد او المحسن بشكل كبير للمنتجات والخدمات والسلع وطرائق التسويق وكذلك وسائل تنظيم ممارسة الاعمال التجارية والتنظيم الجديد لمكان العمل.

DOI: https://doi.org/10.33687/jhssr.004.01.0449

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

ثانيا: أنواع الابتكار

هنالك أربعة أنواع من الابتكار (Henderson, 1990,p02).

1- **الابتكار التدريجي**: يعتبر الابتكار التدريجي ابتكارا يقوم بتحسين التصميم القائم، من خلال تحسين المكونات وان التحسينات التدريجية في المعارف والمواد ستؤدي الى تعزيز المنتجات والخدمات بمرور الوقت.

2- **الابتكار الجذري**: ينطوي الابتكار الجذري على مكونات جديدة وتصميم جديد لهيكل جديد يربط المكونات معا بطرق مختلفة واعتبرت هذه الابتكارات نادرة نسبيا.

3- **الابتكار النموذجي**: ينطوي الابتكار النموذجي على مكونات جديدة او على الأقل مختلفة اختلافا كبيرا لذا فان استخدام مكونات جديدة او مختلفة هو السمة الرئيسية للابتكار النموذجي ومن شأن التكنولوجيا الجديدة ان تحول الطريقة التي يعمل بها عنصر واحد او أكثر في النظام العام.

4- **الابتكار المعياري**: ان في الابتكارات المعيارية لاتزال المكونات وما يرتبط بها من مفاهيم التصميم دون تغيير ولكن تكوين النظام يتغير مع إقامة روابط جديدة.

ثالثا- الاستثمار في الابتكار

يكتسب الابتكار الأهمية الكبيرة والواسعة جدا على مستوى المؤسسة أو الدولة حيث بإمكان أي دولة حتى لو كانت مواردها الطبيعية محدودة وتطمح الى التقدم والنمو الاقتصادي والازدهار ان يكون اقتصادها مدفوعا بالابتكار من خلال العديد من استثماراتها المركزة بعناية جيدة في تحقيق المواهب والبحوث والتطوير، وأن تحتل سياسات الابتكار دورا مركزيا مهما ويعتبر تشجيع الابتكار امرا مهما لخطط واستراتيجيات التنمية وزيادة حدة التنافس بين اقتصاديات الدول ومفتاح لمعالجة الكثير من المشاكل المجتمعية مثل التلوث والفقر والطاقة والبطالة والامراض والصرف الصحي ، الامر الذي ساعد لتطور الابتكار في العديد من الدول المتقدة والنامية من خلال تبني فكرة (الابتكار التدريجي) بمعنى اجراء العديد من التحسينات على المنتجات او الخدمات الحالية.

وقد أدى ذلك الى إضافة جهات عديدة فاعلة للابتكار من خارج الدول ذات الدخل المرتفع حيث تأتي الصين في مقدمة الأسواق الناشئة التي تتفوق على البلدان ذات الدخل القوي والمرتفع في الانفاق على البحوث وتطوير البرامج، وبراءات الاختراع، ويعتبر هذا اتجاها جديدا نحو ديمقراطية الابتكار وجعله في متناول الجميع ، اذا اخذنا على سبيل المثال في مجال الزراعة ، ان اهتمام بعض الدول بالابتكار في ظل الزيادة السكانية وعدم القدرة على الوفاء بالاحتياجات سوف يمثل تحديا كبيرا امام القطاع الزراعي مما يؤدي الى ازمة غذاء محتملة اذا فشلت الحكومات في تنفيذ الابتكار الزراعي.

كذلك الابتكار في مجالي الصحة والطب من اجل تحقيق حياة صحية أفضل واحداث تغيرات والتحول في تقديم الرعاية الصحية من خلال استخدام الذكاء الصناعي. (لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغرب أسي، 2018، صفحة 6)

رابعا- الاستراتيجيات التنافسية

أ- مفهوم الاستراتيجية التنافسية :(Wheleen and Hunger 1995, 183)

تطلق تسمية الاستراتيجية التنافسية على استراتيجية مستوى الاعمال والتي تبين للمنظمة او وحداتها التي تتنافس في ميادين الصناعة والاعمال المختلفة التي تزاولها.

وكذلك يمكن معرفة الاستراتيجية التنافسية " بانها الاستراتيجية التي تركز على تحسين الموقف التنافسي لخدمات المنظمات والصناعات المختلفة الخاصة بها او الجزء من السوق الذي يخدم المنظمة او وحدات الاعمال الخاصة بها".

وكذلك تعني " البحث على موقع تنافسي مناسب في ميادين الصناعات، باعتبار هذه الميادين هي الأساس لحصول المنافسة وتساعد المنظمة على تحديد موقع مربح ومستمر تجاه القوى الأخرى لها في الصناعة".

وتعرف " بأنها عبارة عن أطار يحدد الأهداف للمنظمة في مجالات تحديد الأسعار والتكاليف، والتميز بالخدمات والمنتوجات بحيث يمكن تحديد وبناء مركزها التنافسي ومواجهة قوى التحليل الهيكلي المتمثلة بالمنافسين والمجهزين. (الحسيني، 2000:182:183)

DOI: https://doi.org/10.33687/jhssr.004.01.0449

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

ويزداد مفهوم الاستراتيجية التنافسية وبدائلها المتاحة بالنسبة للمستثمرين في المنظمات ، بحيث سيمكنهم من تحديد الاستراتيجية التي تتبعها المنظمة الذي يتطلعون للاستثمار فيها ، والحكم على المدى الذي يتلائم فيه وتطابق الاستراتيجية على واقع عمل المنظمة ومن ثم تقييم مدى نجاح تلك المنظمة في تطبيق الاستراتيجية مع واقع عمل المنظمات ولا تقتصر أهمية الاستراتيجية التنافسية على المستثمرين وانما تتعدى لتشمل محللي الاستثمارات التي ينبغي عليهم ان يقرروا مدى نجاح إدارة المنظمة في وضع تلك المنظمة بالموقع المناسب الذي تحصل من خلاله على الميزة التنافسية في قطاع الصناعة الذي تعمل فيه وغالبا ما ينعكس اراء محلل الاستثمارات بشان القرار الذي تتخذه إدارة المنظمة في في توقعاتها وتقديراتها الصحيحة حول معدلات النمو المتوقعة في التدفقات النقدية للمنظمة.

ب- استراتيجيات بورتر التنافسية العامة

يمكن تحديد استراتيجية بورتر بثلاث وهي كالاتي:

1- **استراتيجية القيادة الشاملة للكلفة**

تعمل المنظمات التي تحاول تطبيق هذه الاستراتيجية الى تخفيض من أوجه الكلفة حتى تتمكن من بيع منتجاتها وخدماتها في الأخير بسعر اقل من المنافسين الجدد الذين يعملون ويقدمون نفس السلع والخدمات التي تقدمها وبنفس الجودة والكلفة. (عوض، 175، 2000)

حيث تعد هذه الاستراتيجية هي الأكثر اعتمادا في اغلب المنظمات الصناعية في العالم، ذلك بسبب ظهور منحنيات الخبرة كما عند تطبيق هذه الاستراتيجية تحقق للمنظمة مركزا تنافسيا جيدا وبعائد أفضل على الاستثمار. (الحسيني ،2000:183)

وهذه الاستراتيجية لها عدة مزايا للمنظمات المنتجة بأقل كلفة وهي: (خليل، 223:1994)

أولا: فيما يتعلق بالمنافسين:

المنظمة المنتجة بكلف اقل تكون من حيث المنافسة على أساس السعر.

ثانيا: فيما يتعلق بالمستثمرين:

المنظمة المنتجة بكلف اقل ستتمع بحصانة ضد الزبائن الأقوياء لا يمكنهم المساومة في تخفيض الأسعار.

ثالثا: فيما يتعلق بالموردين:

المنظمة المنتجة بكلف اقل يمكنها ان تكون في مأمن في بعض الحالات من الموردين الأقوياء خاصة في حالة إذا كانت اعتبارات الكفاءة تسمح لها بتحديد السعر وتحقيق هامش الربح لمواجهة ارتفاع الأسعار.

رابعا: فيما يتعلق بدخول المنافسين الى السوق:

المنظمة المنتجة بكلف اقل تحتل موقع تنافسي جيد يمكنها تخفيض الأسعار لمواجهة أي هجوم من منافس جديد.

خامسا: فيما يتعلق بالمنتجات البديلة:

المنظمة المنتجة بكلف اقل يمكنها المقارنة مع منافسيها باستخدامها تخفيض الأسعار تستعمله كسلاح لمواجهة دخول المنتجات البديلة التي تتمع بأسعار جذابة.

2- استراتيجية التمييز

تسعى المنظمات وفق هذه الاستراتيجية بان تكون منفردة في ميدان الصناعة وذلك من خلال البحث عن الابعاد التي تكون ذات قيمة كبيرة لدى المستهلكين، حيث تسعى الى اختيار خاصية متميزة يدرك المستثمرون أهميتها، ومن ثم تنفرد المنظمة في تلبيتها، ونتيجة لهذا الانفراد المتميز حيث تعمل **(Wit, et, al, 1998 :352)** المنظمة على تسعير منتجاتها بعلاوة إضافية بصفة جيدة من التميز **(Port,1980:37)** وهناك عدة اشكال لاستراتيجية التميز ومنها:

أ- التصميم او العلامة التجارية.

ب- التكنولوجيا.

ج-خدمات الزبائن.

د-شبكة الموزعين، توفير قطع غيار متميزة ونوعية جيدة من المنتجات.

DOI: https://doi.org/10.33687/jhssr.004.01.0449

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

حيث تتصف وحدات الاعمال التي تتبنى هذه الاستراتيجية باتباعها لاستراتيجية مالية تعزز نوعية الأموال، وعند الحفاظ على موقعها بين المنافسين من خلال الاستمرار في الابداع والتطور عليها توجيه جهودها المالية لتحسين مخرجاتها الحالية والمستقبلية، حيث إذا كانت الأموال الذاتية غير كافية انها ستحاول الحصول على الأموال عن طريق بيع الأسهم العادية من خلال الاقتراض، حيث يتم بيع أسعار الأسهم في السوق منخفضة أي ما يعرف بسوق الدب ، كما انها تقترض الأموال حتى لو كانت أسعار الفائدة مرتفعة نسبيا، ومن جهة أخرى ان وحدات الاعمال تضع أولوياتها الاستراتيجية للحفاظ علة نوعية **(Wright, et , al 1998: 178:179)** وتعزيزها بدلا من الاعتبارات المالية.

3- **استراتيجية التركيز**

تعتمد استراتيجية التركيز على اختيار مجال تنافسي داخل القطاع الصناعي حيث يتم التركيز على جزء معين من السوق وزيادة نشاط المنظمة التسويقي والعمل على استبعاد الاخرين من التأثير على حصة المنظمة، (ياسين 104:1998).

حيث تتميز استراتيجية التركيز كونها تجعل المنظمة قادرة على خدمة قطاع السوق بأفضل الطرق فكل موارد المنظمة ومجهوداتها موجهه لخدمة القطاع وحده وهي بذلك تستطيع ان تقدم لهذا القطاع خطا فاعلا من المنتجات وتقديم مستوى عال من الخدمات للمستهلك والقدرة العالية على الاستجابة لاي تغير يحدث وطارئ على حاجات وموارد المستهلكين. (السيد: 228:2000).

أولا: التركيز على الكلف المنخفضة.

تركز المنظمة في هذه الاستراتيجية على خفض التكاليف والاستمرار في خدمة جزء صغير من السوق اما وحدات الاعمال التي تتبنى هذه الاستراتيجية تعمل على انتاج منتجات وخدمات غير مكلفة وتقدمها للزبائن الذين يتميزون بحساسيتهم تجاه السعر في ذلك السوق الذي تخدمه المنظمة.

ثانيا: التركيز مع تمييز السلعة.

تتناسب هذه الاستراتيجية مع وحدات الاعمال التي تنتج منتجات او خدمات تكون ذات صفة جيدة وعالية تتناسب مع الحاجة الخاصة لشريحة صغيرة من الزبائن وفي جزء معين من السوق، وعند الطلب على المنتجات يتصف بكونه غير مرن فأنه يمكن البيع بسعر مرتفع وتكون الاستراتيجية ذات تركيز سواء استندت على تخفيض الكلفة او التميز ذات مزايا متعددة عند توفر الشروط الاتية:

(Thompson& Strickland :1999: 155)

1- عندما يكون الجزء المستهدف من السوق كبير جدا لتحقيق الربح.

2- هناك احتمال تحقيق نمو جيد في السوق.

3- ان لا يكون الجزء السوق حاسما لتحقيق نجاح المنافسين.

4- ان تكون للمنظمة التابعة لهذه الاستراتيجية موارد وامكانيات لخدمة السوق بكفاءة عالية.

5- ان تكون للمنظمة التابعة لهذه الاستراتيجية القدرة في الدفاع عن نفسها تجاه العاملين والمنتجين في السوق.

ج- النمو كاستراتيجية تنافسية

أ- **مفهوم النمو:**

- يمكن تعريف النمو هو زيادة في حجم وانشطة المنظمة خلال فترة زمنية طويلة، وكذلك يشير **(Hampton :1976 :343)**الى وجود زيادة في مبيعات المنظمة

النموبأنه " العملية الأساسية التي تتبناها المنظمة عندما تحقق أهدافها (Clueck) ويعرف -

تفوق مستويات ومعدلات الأهداف السابقة من خلال خدمة نفس المستهلكين والأسواق عن طريق تقديم الخدمات والسلع الجديدة او من خلال التوسع والانفتاح الأكبر في بناء أسواق جديدة حيث تركز المنظمة التي تتبع هذه الاستراتيجية في قرارها على التوسع الحاصل في ميدان عملها لكي تتمكن من الوصول (Clueck: 1982:207) لتحقيق هدفها".

ويمكن تعريف المنظمة النامية " هي تلك المنطمة التي تتمتع بكل الفرص والإمكانيات الإدارية -

التي تكون قادرة على تحقيق معدلات عوائد من الاستثمارات تفوق معدلات العوائد المطلوبة عن تلك الاستثمارات".

DOI: https://doi.org/10.33687/jhssr.004.01.0449

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

ويمكن تحديد معدل النمو في المنظمة المتحقق بالنسبة للمحلل المالي من تحديد طبيعة نمو المنظمة ، فاذا كانت المنظمة تنمو بمعدل يتناسب مع نمو الاقتصاد القومي ، يطلع عليه بالنمو الطبيعي ، اما اذا كانت تنمو بمعدل اعلى من معدل نمو الاقتصاد القومي فيطلق عليه بالنمو السريع وان كانت اقل فان المنظمة هي في حالة ركود واذا كانت سالبة فهذا يطلق عليها ان المنظمة في حالة تراجع (**الميداني ،1989:141)**

حيث يترتب على ادارة النمو في المنظمة مشاكل في التخطيط المالي ، ويمكن جزء من هذه المشاكل تتعلق بالمدراء التنفذيين الذي يشكل لهم مفهوم النم اهمية قصوى، ذلك بسبب تصورهم ان زيادة النمو في المنظمة ينجم عنه وببساطة زيادة في الارباح ، الا ان المنظور المالي الصحيح لايعطي النموالاهمية القصوى دائما ، ذلك لان النمو السريع يولد ضغوطا هامة على موارد المنظمة ، وان لم تكن المنظمة واعية بذلك التأثير ومتخذة خطوات سريعة للسيطرة عليه ، فان النمو االسرع يولد حالة من الافلاس لدى المنظمة ، وان من المعروف في هذا الميدان ان المنظمة ذات النمو السريع قد تؤدي الى حالة من الافلاس (Hggins,2001:115) اكثر من المنظمات ذات النمو البطيىء.

ب- انواع النمو:

يمكن تقسيم النمو الى نوعين وهما:-

1- **النمو الداخلي** :

يمكن تحديد النمو الداخلي في المنظمة ذلك من خلال قيامها بزيادة حجم انتاجها ومبيعاتها وطاقاتها والقوى العاملة لديها ، حيث تتبع بعض المنظمات هذا الشكل من النمو بدل من الاشكال الاخرى المتمثلة باكتساب منظمات اخرى ، ذلك للحفاظ على ثقافة المنظمة ، ولايقتصر النمو الداخلي في المنظمة على النمو في ميدان العمل الحالي وانما يتعدى ذلك الى استحداث اعمال اخرى مرتبطة بها افقيا وعموديا ومن (Wright: et: al: 111: 1994) هنا يمكن التمييز بين نوعين من النمو وهما :-

أ- **النمو الداخلي الافقي:-**

يتضمن هذا النمواستحداث منظمات جديدة تمارس اعمالا تكون مرتبطة او غير مرتبطة بطبيعة الاعمال التي تمارسها.

ب- **النمو الداخلي العمودي:-**

يتضمن هذا النمو استحداث قنوات توزيع حديثة بغية ايجاد علاقة مباشرة بين المنظمة والزبائن وتمثل مساوئ النمو الداخلي بزيادة التكاليف الناجمة عن زيادة ممارسة البيروقراطية داخل المنظمة وتكون مصاحبة لهذا النوع من النمو.

2- النمو الخارجي :

يحدث النمو الخارجي عندما تقوم المنظمة بممارسة عمليات التي تقوم بها المنظمات الاخرى ويتم ذلك اما بشراء المنظمة لموجودات او اسهم منظمة ثانية ، او اتحاد المنظمتين معا.

3- **الميزة التنافسية** :

أ- **مفهوم الميزة التنافسية**

وتعرف بأنها الوسيلة التي تمكن المنظمة من التفوق في ميدان عملها ومنافستها تجاه الغير

وتتحق الميزة التنافسية من خلال اختيار المنظمة (Mac Milla and Tampoe :2000:89) الموقع المناسب لها في السوق والتقدم تدريجيا في مواجهة القوى المنافسة في جذب الزبائن (Thompson and Stickland 1999:170:171).

واليوم في ظل اشتداد المجال التنافسي في بيئة الاعمال حيث يؤدي الى زيادة الصعوبة الاحتفاظ بالميزة التنافسية ، لان الاستراتيجية التي تتبعها المنظمة تكسبها ميزة لمدة مؤقتة قد يؤدي غلى صعوبة الاستمرار في تهديد المنافسين . (Certo: et : Al : 1995 :88 :89)

ومن اجل اعطاء الميزة التنافسية مفهوم واضح فيمكن وصفها بما يأتي:- (الزعبي ، 1999:60)

1- انها نسبية تتحق بالمقارنة وليست مطلقة.

2- تؤدي الى تحقيق التفوق والافضلية على المنافسين.

3- تنشا من داخل المنظمة وتحقق القيمة لها.

DOI: https://doi.org/10.33687/jhssr.004.01.0449

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

4- تنعكس في كفاءة اداء المنظمة وكذلك في قيمة ماتقدمه من خدمات للزبائن او كليهما معا.

5- تؤدي الى التأثير في الزبائن وادراكهم بما تقدمه المنظمة من خدمات والخدمات تتسم بالافضلية اذا ماتم مقارنتها مع منتجات المنظمات المنافسة وتتدفعهم بالتالي الى الشراء منها.

6- تتحق لمدة طويلة ولاتزول بسرعة عندما يتم تطويرها وتجديدها .

وهناك ثلاث مراحل لتحقيق الميزة التنافسية وهي :- (Patridg and Perren :1994 :4-5)

أولا: تحليل بنية القطاع الذي تنتمي اليه المنظمة:

يمكن تحديد بنية القطاع من خلال التهديدات التي تمارسها القوى التنافسية المتمثلة ، بتهديدات الداخلين الجدد والقوى التساومية للمجهزين وتهديدات المنتجات البديلة والمنافسة بين المنظملات الحالية ، ومن خلال دراسة هذه القوى يمكن تحديد مدى جاذبية السوق في القطاع وتحديد الموقف التنافسي للمنظمة ، وعند زيادة تهديدات هذه القوى سيصبح من الصعب الاحتفاظ بالموقف التنافسي للمنظمة ومن الصعوبة تحقيق عائد على الاستثمار .

ثانيا: اقرار الاستراتيجية التنافسية:-

تقوم المنظمة باختيار الاستراتيجية التنافسية وذلك من خلال تحقيق الميزة التنافسية وفي هذا الميدان نجد قد حدد ميدانين تنافسيين فقط تختار بينهما المنظمة لتحقق الميزة التنافسية ، وهما قيادة الكلفة اي اكتساب ميزة تنافسية من خلال تحقيق اقل كلفة اجمالية او التميز في اكتساب ميزة تنافسية اخرى من خلال ابراز صفة في الانتاج او الخدمة ذات قيمة لدى الزبون .

ثالثا:- تطبيق الاستراتيجية التنافسية :-

ينبغي أن تنظر المنظمة الى مرحلة لاتنتهي بعد مدة زمنية معينة ، بل انها مرحلة مستمرة تقوم من خلالها باعادة تقييم القطاع الذي تنتمي اليه وموقفها التنافسي فيه.

4- دور الميزة التنافسية في بناء المحفظة الاستثمارية الكفوءة:-

أ- مفهوم المحفظة الاستثمارية وادارتها

يمكن تعريف المحفظة الاستثمارية بأنها " اوراق مالية يمسكها المستثمر او اوراق تجارية تمسكها البيوت المالية مثل البنوك والمصارف". (عبدالله 34:35 :1992) .

وكذلك تعرف بأنها " أداة مركبة من ادوات الاستثمار وتتكون من اصلين او اكثر تخضع لادارة المستثمر او الشخص المسؤول عنها يسمى مدير المحفظة ".

اما المحفظة الاستثمارية الكفوءة فهي " المحفظة التي تحقق للمستثمر اعلى عائد عند مستوى معين من المخاطر ، أو اقل خطورة عند مستوى معين من العائد المتوقع". (Brigham & Gapenski,1996,48)

ب- تحليل انظمة المنظمات واختيار أسهم المحفظة :

يعتبر الاساس في تحليل المنظمات العاملة في صناعات معينة وعند محاولة ايصال الفكرة ترى بأن أسهم المنظمات الجيدة هي ليست بالضرورة أسهما جيدة يمكن الاستثمار بها ، ومن ثم ينبغي على المستثمر ان يقارن بين القيمة الحقيقية والسوقية للسهم للوصول الى مدى امكانية شراء السهم او عدم شرائه ، حيث ان اسهم المنظمات المعروفة بأدرتها الناجحة والقوي والمتجسد نحو مبيعاتها وربحها قد تسعر بشكل مرتفع ومما يجعل قيمتها في السوق اكبر من القيمة الحقيقية لها ، وخلاف ذلك نجد ان اسهم المنظمات اقل نجاح بالاستناد الى حجم نمو المبيعات والارباح ويتم تسعيرها في السوق بكلف اقل عن قيمتها الحقيقية وفي هذه الحالة وعلى الرغم من هذه المنظمات لاتكون ناجحة بشكل كاف ، الا ان اسهمها صالحة للاستثمار .

وان تحليل المنظمات واسهمها يتطلب تصنيفها الى عدة انواع وهي :- (Reily & Brown :783)

1. **المنظمات النامية وأسهم النمو :-**

تعني المنظمات النامية بأنها تلك المنظمات التي لها فرص واماكانيات ادارية التي تجعل معدلات العوائد المتحققة على الاستثمارات اكبر من العوائد المطلوبة منها، ونتيجة لهذا وعند تحقيق مثل هذه الفرص الاستثمارية المربحة فأن مبيعات وارباح المنظمات ستنمو بشكل سريع ، اما اسهم النمو فهي ليست بالضرورة اسهم لمنظمات نامية ، اذ تعرف أسهم النم " بأنها الاسهم التي تحقق معدل عائد

DOI: https://doi.org/10.33687/jhssr.004.01.0449

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

يفوق معدل العائد الذي تحققه أسهم اخرى في السوق بنفس درجة المخاطرة حيث يتحقق من ذلك في فترة من الزمن تقيم فيها هذه الاسهم في السوق بأقل من قيمتها الحقيقية ذلك بالمقارنة مع الاسهم الاخرى في السوق بالرغم من السوق الماليةتعدل اسعار الاسهم بشكل سريع نسبيا لتعكس معلومات جديدة الا ان المشكلة تكون في نقص المعلومات وبالتالي هذا النقص في المعلومات سيؤدي في لحظة من الزمن الى تقييم الاسهم في السوق ، بالرغم ان اسعار الاسهم التي قيمت بأقل مما يجب لابد ان ترتفع لتعكس قيمتها الحقيقة عندما توفر المعلومات الصحيحة، وفي اثناء مدة التعديل هذه فان الاسهم تعد اسهم نموبالتالي فان اسهم المنظمات النامية بل انها هذه الاسهم تعد اسهم نمو وبالتالي فان اسهم النمو التي لاتنحصر باسهم المنظمات النامية بل انها يمكن ان تصدر في اي نوع من انواع المنظمات وفي كثير من الاحيان نجد بأن هناك بعض المستثمرين الذين يميلون الى تسعير اسهم المنظمة النامية باكثر مما يجب ومن ثم ان المستثمرين الذين يميلون اللى تسعير الاسهم باكثر من المتوقع فان المستثمرين يدفعون مثل هذا السعر المضخم او الاضافي سيحصلون على معدل عالي من العائد المطلوب على هذا الاستثمار.

2. الشركات الدفاعية والاسهم الدفاعية :-

تعرف الشركات الدفاعية بأنها " الشركات التي لها القدرة علة تحقيق الارباح على الرغم من الظروف الاقتصادية غير الملائمة ، اما الاسهم الدفاعية يمكن معرفتها بمفهومين وهما :

اولا : الاسهم الدفاعية تعرف بتلك الاسهم التي لايتوقع حدوث انخفاض فيها في معدل العائد المتوقع خلال مدة الانكماش الاقتصادي.

ثانيا: الاسهم الدفاعية هي تلك الاسهم التي تتسم بمخاطر نظامية منخفضة او سالبة ومن ثم يرجح عدم انخفاض العوائد المتوقعة منها خلال اوقات الانكماش الاقتصادي في السوق المعروفة بسوق الدب.

3. **الشركات الدورية والاسهم الدورية:-**

تعرف بأنها " الشركات التي تتأثر مبيعاتها وارباحها بشكل كبير بنشاط الاعمال التي تقوم بها كما هو الحال في صناعة الحيد والمكائن ، تعمل هذه المنظمات بشكل جيد خلال فترة الازدهار والانتعاش الاقتصادي وبشكل سيء خلال فترات الركود الاقتصادي ، واما الاسهم الدورية هي تلك الاسهم التي تكون معدلات التغير الحاصل في عوائدها اكبر من معدل التغير الحاصل في عوائد السوق تكون اسهمها ذات معاملات بيتا مرتفعة .

4. **الشركات المضاربة وأسهم المضاربة:-**

يمكن تعريفها بأنها " تلك الشركات التي تكون ذات درجات مخاطر مرتفعة وكذلك تتسم في نفس الوقت بارتفاع العوائد المتحققة ، من امثلتها الشركات العاملة في حقول الاستكشافات النفطية" أما الاسهم المضاربة " تعرف بانها الاسهم التي تتسم باحتمالية مرتفعة في الترض الى خسارة او تحقيق معدلات منخفضة من العوائد وتتسم ايضا باحتمالية منخفضة في تحقيق معدلات اعتيادية او مرتفعة من العوائد" وكذلك تعرف الاسهم المضاربة وبصورة ادق بانها" الاسهم التي تسعر باكثر مما يجب وبالتالي يقود الى احتمالية مرتفعة في تحقيق خسائر او عوائد منخفضة في المستقبل عندما تكون اسعارها في السوق مستقرة ومما يتناسب مع قيمتها الحقيقية .

$$\text{القيمة السوقية} = \frac{\left(\frac{P}{E}\right)}{\text{ربحية السهم}}$$

ب- مكونات تحليل الشركات

تمثل مكونات تحليل الشركات تحليل الاستراتيجيات التنافسية الرئيسة والتي تتبعها الشركات وكذلك تحليل الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف لاستبعادها التي تواجهها الشركات (Brown :2000:787).

وسيتم توضيح ذلك كالاتي :-

1- **الاستراتيجيات التنافسية**.

تتكون البيئة التنافسية من خمس قوى تنافسية يمكن ان تؤثر في الهيكل التنافسي وكما يلي :-

أ- شدة المنافسة.

ب- تهديدات الداخلين

DOI: https://doi.org/10.33687/jhssr.004.01.0449

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

ت- تهديدات البدائل المحتملة

ث- القوة التساومية للمشترين

ج- القوة التساومية للمشترين

وبعد تحديد الهيكل التنافسي للصناعة ينبغي لنا ان نحدد الاستراتيجية التنافسية المتبعة من قبل كل منظمة وعند تحليل القوى التنافسية في الصناعة وتحديد الاستراتيجية التنافسية اللازمة لمواجهة القوى ماهي الا وسيلة لتحديد التدفقات النقدية طويلة الاجل للمنظمة وكذلك المخاطر الرئيسة التي يمكن ان تتعرض لها المنظمة.

2- تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات

يتضمن التحليل تحديد نقاط القوة والضعف داخل الشركة وكذلك الفرص والتهديدات التي تواجهها المنظمة من البيئة الخارجية وكذلك يساعد هذا التحليل الشركة على تقييم قدرة الاستراتيجية التي تتبعها الشركة في تحقيق المزايا التنافسية والدفاع عن نقاط الضعف التي تعاني منها الشركة.

تساعد نقاط القوة الشركة في اكتسابها الميزة النسبية في ميدان السوق ومن امثلة هذه النقاط في المنظمة وهي قدرتها على تقديم الخدمات والمنتجات الجيدة للزبائن بنوعية عالية وجيدة وكذلك حصولها على ولاء الزبائن او يمكنها من اكتساب موقع القيادة في السوق وكذلك امتلاكها لموارد مالية كبيرة جدا ولكي تحافظ المنظمة على نقاط القوة ينبغي عليها ان تستمر في تطوير المنظمة والحفاظ عليها وكذلك الدفاع عن نقاط قوتها من خلال اتباع السياسات الرشيدة في الاستثمارات المالية.

وتنتج نقاط الضعف في المنظمة عندما تكون هناك احتمال ان يحقق المنافسون مزايا متعددة على حساب المنظمة، ومن امثلة ذلك قيام المنظمة التي تعاني من الضعف في مواردها المالية العمل على القيام بمشاريع استثمارية جيدة مع منظمات أخرى تكون قوية بمواردها المالية.

ومن خلال معرفة المساهمين للفرص والتهديدات التي تواجهها المنظمة ان بإمكانهم اتخاذ القرار الصحيح هو مدى إمكانية المنظمات الاستفادة من الفرص والحد من خطورة التهديدات التي يمكن ان تواجهها (Reilly& Brouun :2000 :790)

ج- قياس اداء المحفظة

يعتمد قياس أداء المحفظة الاستثمارية على عنصرين هما العائد والمخاطرة حيث يتم ترتيب المحافظ وفقا لمعدلات العائد المتحقق لديها واهمال دور المهارة الإدارية في المساعدة على تقليل مخاطر المحفظة الاستثمارية.

ويتطلب عند قياس أداء المحفظة الاستثمارية وجود مؤشرات يساعد على ترتيبها وفقا لأدائها الاستثماري حيث يؤخذ بنظر الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة معا، ومن اهم المؤشرات التي تم استخدامها لقياس أداء المحفظة الاستثمارية وهي كالاتي: - (Francls:1991:654:660)

$$Si = \frac{Ri=Rf \text{ علاوة المخاطر}}{Io \text{ المخاطرة الكلية}}$$

حيث ان:

Si= مؤشر شارب

Ri= معدل العائد على المحفظة

Io= الانحراف المعياري

Rf= العائد على الموجود الخالي من المخاطرة

DOI: https://doi.org/10.33687/jhssr.004.01.0449

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

5- عرض وتحليل النتائج

أ- بناء المحافظ الاستثمارية باستخدام نموذج الانحدار:

يعد تحليل الانحدار هو احد الأساليب المستخدمة للتوصل الى تحديد اهم المؤشرات المالية التي لها تأثير على المتغير المعتمد والمتمثل بمؤشر القيمة السوقية الى ربحية السهم B:E المتعلقة باسهم الشركات عينة البحث ، وعند استخدام أسلوب الانحدار البسيط ، والتوصل الى بناء النموذجيين يمكن ابراز مبررات تشكيل النموذجين كالاتي :-

1. تزويد المستثمر العراقي بصيغة إحصائية مبسطة يمكن استخدامها في بناء المحفظة الاستثمارية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
2. التأكد من دقة تصنيف الشركات التي يكون اداؤها عالي ومرتفع من خلال مؤشر القيمة السوقية الى ربحية السهم ستكون ضمن اعلى قيمة تمييزية، اما الشركات التي سكون اداؤها منخفض وفق المؤشر فأنها ستكون ضمن اقل قيمة تمييزية.

واعتمادا على ما تحقق من نتائج الاختبار باستخدام أسلوب الانحدار البسيط من علاقة تأثيرية قوية عند درجة ثقة (95%) بين المؤشرات التنافسية من جهة ومؤشر القيمة السوقية الى ربحية السهم من جهة أخرى، وعليه تم تركيب نموذجين كميين لقابليتها الفعالة في بناء المحفظة الاستثمارية.

وعليه سيتم قياس كفاءة المحافظ وفق مؤشر شارب سوف يعتمد معدل الفائدة على ودائع التوفير اعتماده كمعدل عائد خالي من المخاطر لأغراض تطبيق نموذج شارب الذي بلغ متوسطة (10%) خلال سنوات البحث الممتدة بين (2017-2020).

أ- النموذج الأول: -

يعتمد هذا النموذج على العلاقة المعنوية التي تربط بين مؤشر القيمة السوقية الى ربحية السهم مع مؤشر اجمالي التكاليف الى المبيعات وفق المعادلة التالية: -

اجمالي التكاليف

p/E= 6,683+39,337

المبيعات

ويمكن التحقق من كفاءة النموذج من خلال النتائج الاتية:

Df=1,8 R = 0,876

F=26,329 المسحوبة R2=0,767

F=5,32 الجدولية S, E=4101,12

P=0,001

وعند تعويض قيمة المتوسطات الحسابية للشركات الخاصة بمؤشر اجمالي التكاليف الى المبيعات م تحديد قيم الدالة لتصنيف الشركات الى مجموعتين تمثل الأولى المحفظة الكفوءة والثانية الغير كفوءة.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (1) بناء المحفظة الاستثمارية وفق النموذج الأول لمؤشر القيمة السوقية/ ربحية السهم

مكونات المحفظة الكفوءة	قيم الدالة التمييزية	مكونات المحفظة غير الكفوءة	قيم الدالة التمييزية
الشمالية	20,85	بغداد	14,56
نينوى	25,18	الكحولية	18,49
اللحوم	55,86	العربية	15,74
عائد المحفظة	98,50	عائد المحفظة	143,4
مخاطر المحفظة	95,50	مخاطر المحفظة	264,5
معدل العائد خالي من المخاطر	10	معدل العائد خالي من المخاطر	10

DOI: https://doi.org/10.33687/jhssr.004.01.0449

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

كفاءة المحفظة	0,93	كفاءة المحفظة	0,50
معامل بيتا المحفظة	0,47		

ب – النموذج الثاني:-

يعتمد هذ النموذج على العلاقة بين مؤشر القيمة السوقية الى ربحية السهم ومعدل النمو في المبيعات كما في المعادلة التالية :-

(معدل نمو المبيعات) P/E=183+190

ويمكن التاكد من دقة النموذج وذلك من خلال النتائج التالية:-

Df=1,8 R=0,764

F=11,283 R2=0,585

F=5,32 S,E=16,5583

P=0,01

وعند تعويض قيم المتوسطات للشركات العامة بمؤشر النمو في المبيعات ، حيث تم التوصل الى قيم الدالة التمييزية لتصنيف الشركات الى فئتين الاولى تمثل المحفظة الكفوءة والثنية الغير كفوءة .

وكما في الجدول التالي :-

جدول (2) بناء المحفظة الاستثمارية وفق النموذج الثاني لمؤشر القيمة السوقية / ربحية السهم

مكونات المحفظة الكفوءة	قيم الدالة التمييزية	مكونات المحفظة غير الكفوءة	قيم الدالة التمييزية
الشمالية	26,78	نينوى	15,80
العراقية	66,84	التمور	22,45
بغداد	24,30	الكحولية	13,28
اللحوم	51,22	الغذائية	11,51
العربية	36,80	الشرقية	11,57
عائد المحفظة	150,6	عائد	91,4
مخاطر المحفظة	215,4	مخاطر المحفظة	141,8
معدل العائد خالي من المخاطر	10	**معدل العائد خالي من المخاطر**	10
كفاءة المحفظة	0,65	كفاءة المحفظة	0,57
معامل بيتا المحفظة	1,20		

الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات :-

1- يعتمد الاستثمار الصحيح على ادراك المستثمرين في المنظمات وكذلك يعتمد على محللي الاستثمار لمفهوم الاستراتيجية التنافسية والميزة التنافسية بالتالي يمكنهم من تحقيق مدى نجاح المنظمة في تحقيق الميزة التنافسية.

2- يمكن الاعتماد على مؤشر الميزة التنافسية والاداء للتوصل الى نماذج كمية تنبؤية في تصنيف الاوراق المالية.

DOI: https://doi.org/10.33687/jhssr.004.01.0449

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

3- لاتعد الاوراق المالية التي تصدرها المنظمات ذات الاداء الجيد صالحة للاستثمارلذا لابد من احتساب القيمة الحقيقية لهذه الاوراق بالاعتماد على نماذج تقييم الاوراق المالية.

4- تؤدي الاستراتيجية المالية دور مهم وفعال في تطبيق الاستراتيجية التنافسية في المنظمات من خلال العمل الذي تؤديه في عملية قرض الاموال وبيع وشراء الاوراق المالية.

5- يمكن الاعتماد على النموذجين في البحث من قبل المستثمرين في السوق لبناء المحفظة الاستثمارية الكفوءة .

ب- التوصيات:-

1- ضرورة الاستفادة من النماذج الكمية المؤلفة من مؤشرات مالية المتعددة او المنفردة من قبل المستثمرين في اسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

2- ضرورة انشاء صناديق استثمار يشرف عليها افراد متخصصون في مجال الاستثمار لتوظيف اموال المستثمرين من الشركات والافراد .

3- يجب ابتعاد المستثمرين في سوق العراق للاوراق المالية من افراد وشركات عن اساليب غير علمية او قائمة على الحدس والتخمين في اختيار اسهم الشركات.

4- المستثمرين الذين لايتجنبون المخاطرة يمكنهم الاستفادة من المؤشر الثاني وفق مؤشر القيمة السوقية الى ربحية السهم وذلك تساعدهم في الحصول على محافظ استثمارية لها مخاطر نظامية اعلى من المخاطر لمحفظة السوق

5- ضرورة ان تكون للشركات استراتيجية تنافسية محددة لاداء نشاطها وكذلك في تعزيز الموقف التنافسي له اهمية خاصة للشركات مقارنة مع شركات اخرى عاملة في السوق.

References

1- دليل الشركات العراقية، الإصدار الثاني، سوق بغداد للأوراق المالية ن دائرة الأبحاث والدراسات 2017.

2- دليل الشركات العراقية، الإصدار الثالث، سوق بغداد للأوراق المالية ن دائرة الأبحاث والدراسات 2019.

3- دليل الشركات العراقية، الإصدار الرابع، سوق بغداد للأوراق المالية ن دائرة الأبحاث والدراسات 2020.

4- لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغرب اسيا .2018. سياسة الأفكار للتنمية الشاملة في المنطقة العربية.

5- بارتردج، مايل، بيرين، ليو، تحقيق الميزة التنافسية، مجلة الإدارة التطبيقية المجلد3، العدد 3، 1994.

6- الزغبي، حسن علي عبد، أثر نظام المعلومات الاستراتيجي في بناء وتطوير الميزة التنافسية وتحقيق عوامل التفوق التنافسي، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 1999.

7- عبد الله، وارد نجم، إدارة محفظة الأوراق المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد ،1992.

8- قنديل، يس، 2004، التدريس وأعداد المعلم. الرياض. دار النشر الدولي. ص :3.

9- الحسيني، فلاح حسن عداي، 2000، الإدارة الاستراتيجية، عمان، دار وائل للنشر، ص: 182-183.

10- عوض، محمد احمد، 2000، الإدارة الاستراتيجية، الأصول والاسس العلمية، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ص: 175.

11- خليل، نبيل مرسي، 1994، التخطيط الاستراتيجي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص: 223.

12- ياسين، سعد غالب، 1998، الإدارة الاستراتيجية، عمان دار البازوري العلمية، ص: 104.

13- السيد، لطفي، امين احمد، 2000، التحليل المالي للاستثمار في الأوراق المالية، ص: 228.

14- مطر، فايز، محمد، وتيم، 2005، أدارة المحافظ الاستثمارية، عمان، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى.

15- ADLER, P.S **1993**. Time and motion regained, Harvard Business Review, January, p.97-108.

16- ALASOINI**,** T.**2013**, Examining Participation in a New context, the case of Employee Driven innovation, November, p,32.

DOI: https://doi.org/10.33687/jhssr.004.01.0449

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

17- Leon, M, & Chan, J,**2011**. Creativity and Innovation in Business and Beyond Social Science, Taylor& Francis,104.

1. 4.Thierry Weil. Le management de Innovation dans les entreprises. Realties Industrielles**,2003**, p31.
2. 5.Bessant, J**, 2003**, High Involvement, Building and Sustaining Competitive Advantage through Continuous Change, Chichester: John Wiley.
3. 6.Henderson, R.&. Architectural innovation. Administrative Science Quarterly, vol35, **1990**, p.2.
4. 7. Thomas Wheleen, J, David Hunger**, 1995**, Strategic Management & Organization vol, p, 183.
5. 8. Porter, M .**1980** Competitive Advantage Creating and Sustaining Superior, p:37.
6. Brigham F, Eugen and Gpenski, C, Louis, Intermediate, Financial management,5thed. Dryden press, 1996.
7. 9-Francis, Jack, Investments, Analysis and Management, 1991.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لدور الابتكارات التقنية في تعزيز كفاءة المحفظة الاستثمارية.

DOI: https://doi.org/10.33687/jhssr.004.01.0449

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

يتناول الإطار النظري والمفاهيمي دور الابتكارات التقنية في تعزيز كفاءة المحفظة الاستثمارية يعد أحد اهم أجزاء الدراسة، حيث يوفر الخلفية العلمية والفكرية التي تعتمد عليها الفرضيات وتحليل النتائج ويمكن تنظيم الإطار النظري بالتفصيل كما يلي:

أ- **المفاهيم الأساسية وتقسم الى: -**

1- الابتكارات التقنية Technological Innovations

تعريف الابتكارات التقنية بشكل عام واهميتها في مختلف القطاعات.

- تصنيف الابتكارات التقنية (مثل الابتكارات التكنولوجية في التحليل الكمي، التداول الخوارزمي، الذكاء الاصطناعي، البلوكتشين).

- أمثلة على الابتكارات التقنية التي أثرت على الأسواق المالية.

2- كفاءة المحفظة الاستثمارية Portfolio Efficiency .

- تعريف كفاءة المحفظة وكيفية قياسها من خلال العوائد والمخاطر.

- نظرة على كيفية تحسين الكفاءة من خلال التوزيع الأمثل للأصول.

- العوامل التي تؤثر على كفاءة المحفظة مثل السيولة، التنويع، إدارة المخاطر.

2- **نظريات إدارة المحافظ الاستثمارية وتشمل: -**

- نظرية المحفظة الحديثة Portfolio Theory- Mpt Modern .

- شرح الأسس التي تقوم عليها نظرية المحفظة الحديثة، التي طورها هاري ماركويتز، وكيفية استخدامها في تقييم المخاطر والعوائد.

- أهمية التنويع في تحقيق التوازن بين العوائد والمخاطر.

- حدود النظرية التقليدية وتحديات تطبيقها في ظل التقلبات السوقية.

– نظرية تخصيص الاصول Allocation theory Asset .

- استعراض نظرية تخصيص الأصول وكيفية تحديد نسب الاستثمار في مختلف فئات الأصول لتحقيق الأهداف المالية.

- العلاقة بين تخصيص الأصول وكفاءة المحفظة.

- نظرية الأسواق الفعالة Market Hypothesis- EMH Efficient

- شرح نظرية الأسواق الفعالة وكيفية تأثيرها على قرارات الاستثمار.

- مناقشة فرضيات الأسواق الفعالة في ظل ظهور التقنيات الحديثة.

3- الابتكارات التقنية في القطاع المالي.

- الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة Al and Big Data Analytics .

- كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في التنبؤ بحركة الأسواق، تحليل المخاطر، اتخاذ القرارات الاستثمارية.

- أمثلة على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة المحافظ مثل الروبوتات الاستشارية.

– التداول الخوارزمي AlgorithmicTrading .

- شرح مفهوم التداول الخوارزمي وكيفية استخدامه في تنفيذ صفقات سريعة وفعالة بناء على استراتيجيات محددة مسبقا.

- تأثير التداول الخوارزمي على سيولة السوق وتكاليف المعاملات.

- البلوكتشين والعقود الذكية Block chain and Smart contracts .

- استعراض تقنية البلوكتشين وكيفية استخدامها لتعزيز الشفافية والأمان في الأسواق المالية.

- دور العقود الذكية في تقليل التكاليف التشغيلية وتحسين الكفاءة.

Fintech: - التقنيات المالية وتطبيقاتها

- تحليل دور التكنولوجيا المالية في تقديم خدمات مالية مبتكرة مثل منصات التداول عبر الانترنت، المحافظ الرقمية، والخدمات المصرفية المتنقلة.

- تأثير هذه التقنيات على سلوك المستثمرين وطريقة إدارة المحافظ.

DOI: https://doi.org/10.33687/jhssr.004.01.0449

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

4- تأثير الابتكارات التقنية على كفاءة المحفظة الاستثمارية.

- تحسين العوائد الاستثمارية Enhancing Investment Returns .
- كيفية استخدام التقنيات الحديثة لتحقيق عوائد أفضل من خلال التحليل الكمي المتقدم واستراتيجيات التداول المبتكرة.
- دراسات حالة على شركات او مستثمرين استفادوا من الابتكارات التقنية لتحقيق أداء استثماري متميز.

DOI: https://doi.org/10.33687/jhssr.004.01.0449

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.